كلية الحقوق
قسم القانون الدولى الخاص

الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية

دراسة تطبيقية على دولة الكويت

بحث للحصول على درجة الدكتوراه في القانون

مقدم من الباحث
شريف على محمد شريف الكندرى

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور: رضا السيد عبد الحميد
أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى — رئيساً ومشرفاً
-كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور: أبو العلا على أبو العلا النمر
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص — عضواً ومشرفاً
– كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور: أحمد رشاد سلام
أستاذ القانون الدولي الخاص- أكاديمية الشرطة — عضـــواً

الأستاذ الدكتور: إبراهيم عبد الحليم
الأستاذ المنتدب بكلية الحقوق – جامعة حلوان — عضـــواً
مدير عام فض منازعات الإستثمار بمصلحة الضرائب

١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م

كلية الحقوق

قسم القانون الدولى الخاص

صفحة العنوان

اسم الباحث : شريف على محمد شريف الكندرى

اسم الرسالة : الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون الدولى الخاص

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح : ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥ م

كلية الحقوق
قسم القانون الدولى الخاص

رسالة دكتوراه

الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية

دراسة تطبيقية على دولة الكويت

من الباحث
شريف على محمد شريف الكندرى

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور: رضا السيد عبد الحميد
أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى
-كلية الحقوق – جامعة عين شمس
رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور: أبو العلا على أبو العلا النمر
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص
– كلية الحقوق – جامعة عين شمس
عضواً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور: أحمد رشاد سلام
أستاذ القانون الدولي الخاص– أكاديمية الشرطة
عضـــــواً

الأستاذ الدكتور: إبراهيم عبد الحليم
الأستاذ المنتدب بكلية الحقوق – جامعة حلوان
مدير عام فض منازعات الإستثمار بمصلحة الضرائب
عضـــــواً

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل آية ٩١

إهـــداء

إلى وطنى الكويت

سلمت للمجد

شكر وتقدير

الحمد لله على توفيقه فى إتمام هذا العمل، الذى تجلى فضل الله فيه، إذ جعل الحكم عليه بيد علماء أجلاء من أفضل رجالات القانون.

فلله الحمد والمنة والفضل بأن شرفنى فجعل رئاسة لجنة الحكم على هذه الرسالة بيد أستاذ جليل ومعلم نبيل يفخر به أجيال كثيرة من دارسى القانون، وليس هناك فى مصر أو البلاد العربية باحث فى مجال القانون التجاري إلا وله الفضل عليه وهو أستاذنا الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى -كلية الحقوق –،جامعة عين شمس، **وقد تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فكان لى نعم المعلم والموجه والمرشد الأمين، لقد أتاح لى بخلقه النبيل أن أرتوى من بحر علمه الواسع بكرم فياض ولم يبخل على بجهد ولا وقت، فله منى كل الشكر والتقدير بما هو أهل له وإن كنت أعتقد أن أى كلمات منى لن تفيه حقه، وأعبر عن جزيل شكرى وخالص تقديرى لأستاذى الجليل الأستاذ الدكتور: أبو العلا على أبو العلا النمر**، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص-كلية الحقوق - جامعة عين شمس على تفضله بقبول الاشراف على هذه الرسالة رغم أعبائه الجسام ومسئولياته المتعددة، والذي أتاح لي الفرصة لكى أغترف من علمه الواسع وبذل معى مجهوداً شاقاً وأقر أنني قد أتعبته وأضنيته وأشقيته, وكعهده دائماً قابل ذلك بالسماحة والخلق الرفيع . وكان لنصحه وتوجيهه أكبر الأثر فى إخراج هذا البحث، كما أتقدم بخالص الشكر ووافر العرفان وأجل التقدير لأستاذى الفاضل، **الأستاذ الدكتور: أحمد رشاد سلام** أستاذ القانون الدولي الخاص-أكاديمية الشرطة والذى سمعت عنه، حتى تمنيت أن أراه ، وقد من الله علي بهذا الشرف فله الحمد ولأستاذي الشكر أن أتاح لنا فرصة النهل من علمه الواسع ، فإننى أتوجه إلى الله عز وجل أن يجزيه عن ذلك فضلا عظيما. وكل الشكر والتقدير لأستاذى الفاضل -الأستاذ الدكتور: إبراهيم عبد الحليم** الأستاذ المنتدب بكلية الحقوق – جامعة حلوان ،مدير عام فض منازعات الإستثمار بمصلحة الضرائب. **ولا شك أن مشاركته فى لجنة المناقشة – وهو علم من أعلام القانون، وصاحب خبرة وتجربة. سوف تثري هذا البحث.**

وأرجو أن يحوز عملى رضا وقبولا من هذه الكوكبة الطيبة الكريمة من أساتذتى الأجلاء.

مقدمة

من الثابت أن التنمية هي التحدي الأول الذي يواجه الدول النامية، وبقدر نجاحها في مواجهة هذا التحدي سيتحدد، على المدى الطويل، مدى نجاحها في حل مشكلاتها الأخرى وبصفة خاصة المشكلة الاقتصادية.

ومن الثابت أيضاً، أن التمويل يمثل إحدى الدعائم الأساسية للتنمية، وإذا كان التمويل الداخلي هو المصدر الأساسي لتمويل التنمية في الدول النامية، رغم ضعف الدخول في تلك الدول، إلا أن هناك جانباً آخر من التمويل أكثر أهمية وهو التمويل الخارجي سواء تمثل في صورة منظمة دولية أو دولة أجنبية أو مستثمر أجنبي خاص(١).

وتعتبر مشكلة عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم المشكلات التي تواجه الغالبية العظمى من الدول النامية، ولذلك فإن ظروفها الخاصة المتمثلة في انخفاض مستوى المعيشة وضآلة حجم ومعدلات الادخار القومي والتبعية الاقتصادية للخارج، كل ذلك قد جعلها في حاجة مستمرة وماسة إلى الموارد الخارجية لعلاج مشكلاتها الاقتصادية ولسد الفجوة القائمة بين المدخرات الوطنية المتاحة ومعدلات الاستثمار المطلوبة للتنمية(٢).

---

(١) د. محمد زكى شافعي: دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، السنة الرابعة والخمسون، العدد ٣١٢، أبريل ١٩٦٣، ص ٨ – ٩؛ د. عبد الواحد الفار: الاستثمارات الأجنبية الخاصة، مجلة الدراسات القانونية، السنة الأولى، العدد الأول، يناير ١٩٧٩، ص ٤؛ د. أحمد شرف الدين: استثمار المال العربي (تأثير فكرته الاقتصادية في قواعده القانونية)، مجلة مصر المعاصرة، السنة الرابعة السبعون، العددان ٣٩٣ – ٣٩٤ـ يوليو – أكتوبر ١٩٨٣، ص ٥٣؛ د. أحمد محمد مصطفى نصير: دور الدولة إزاء الاستثمار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٩.

(٢) د. صلاح الدين نامق: دور رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الرابع، يونيه ١٩٨٣، ص ١٨٧ وما بعدها؛ د. إبراهيم أحمد إبراهيم:=

ولما كانت الاحتياجات المالية والفنية للدول الآخذة فى النمو كبيرة إلى الدرجة التي لا تمكنها من تدبيرها من مواردها المحلية، فقد لجأت تلك الدول إلى طلبها من مصادر أجنبية وهذا ليس بالأمر الغريب، فكثيراً ما ساعد رأس المال الأجنبي – في الماضي – في تنمية اقتصاديات العديد من الدول التي كانت متخلفة، وأصبحت الآن في مصاف الدول المتقدمة.

لذلك فقد لجأت كثير من الدول إلى الاستثمار الأجنبي الخاص لتوفير رأس المال اللازم لعملية التنمية، خصوصاَ في إنشاء صناعات متطورة في مجال الصناعات الثقيلة والصناعات الاستراتيجية التي تزيد من حجم الصادرات الوطنية، إلى جانب الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والرأسمالية اللازمة للوفاء باحتياجات السوق المحلية.

كما تسعى تلك الدول من وراء جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الحصول على المعرفة الفنية والتدريب الفنى والإداري للعاملين المحليين، لذلك فإن الدول المضيفة تستفيد من الاستثمار الأجنبي فائدة مزدوجة: فهو يقدم لها المال اللازم للتنمية الاقتصادية، وفي نفس الوقت يوفر لها التدريب الفني لمواطنيها دون مقابل، وهو الأمر الذى لا يتحقق حال الاستعانة بالقروض الأجنبية، إذ تضطر الدول – عندئذ - إلى استيراد المعرفة والخبرة الفنية من الخارج وتتحمل نتيجة لذلك أعباء مالية باهظة.

=القانون الدولي الخاص، الموطن ومركز الأجانب، القاهرة، دار النهضة العربيـــة، ٢٠٠١، ٢٢١؛ د. حبيب الرحمن جدي: دور السياسة الضريبية في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية فـــى الـــدول الآخذة فى النمو، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٥٩ وما بعدها؛ د. خالد سعد زغلول حلمي: الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٨، ص ٥٣ وما بعدها.

إلى جانب ذلك تساهم المشروعات الأجنبية الخاصة في نقل المعرفة والخبرة إلى اقتصاديات الدول المختلفة، كما توفر لها الدراية التجارية والقدرة على الاتصال بالأسواق الخارجية.

وفي المقابل يحقق الاستثمار أرباحاً كبيرة لرأس المال المستثمر، ومزايا سياسية واقتصادية للدول المصدرة لرأس المال.

ولتحقيق هذه الغايات فقد سعت الدول المختلفة إلى سن التشريعات التى تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي وتهيئ المناخ المناسب له، وتحدد حقوق والتزامات أطرافه سواء في ذلك الدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي.

ومن الجلى أنه لا يكفى أن تُحَدّد القواعد التي يتعامل أطراف الاستثمار على أساسها، بل لابد أن يطمئن المستثمر الأجنبى إلى أن أمواله لن تؤمم أو تصادر أو تفرض عليها الحراسة، كما يجب أن يطمئن إلى وجود وسائل عادلة لتسوية ما يثور بين الأطراف من خلافات عند تنفيذ عقود الاستثمار.

وتوفير مناخ الاستثمار يتم عن طريق إطار قانوني محكم يشجع الاستثمار الخاص ويجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويكفل تحصيل عوائد هذا الاستثمار، ويمكن أن يتبلور هذا الإطار في شكل تشريعات تنظم الاستثمار وسائر المسائل التجارية بوجه عام، فوجود هذه التشريعات ييسر التفاوض بشأن مشروعات محددة، حيث أنه سيتعين في حالة عدم وجودها أن يشمل العقد مختلف المسائل والضمانات التي كان يتعين أن تكون مكفولة بالتشريعات مما يزيد من عملية المفاوضات[١].

---

(١) انظر في ذلك تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة ١٩، نيويورك في ٢٨ مايو إلى ١٢ يونيه ١٩٩٦، بعنوان الأعمال المقبلة الممكنة لمشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية.

A/en 9/429 - 19 April 1996.